الأمم المتحدة

A/60/802

الجمعية العامة

Distr.: General
20 April 2006
Arabic
Original: English

الدورة الستون

البند ١١٢ (هـ) من جدول الأعمال

انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وانتخابات أخرى:

انتخاب أعضاء مجلس حقوق الإنسان الـ ٤٧

مذكرة شفوية مؤرخة ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ موجهة إلى الأمانة العامة من البعثة الدائمة للهند لدى الأمم المتحدة

تهدي بعثة الهند الدائمة تحياتها إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة وتتشرف بأن تشير إلى رسالتها المؤرخة ٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ التي تعلن فيها ترشح الهند إلى مجلس حقوق الإنسان، وأن تبعث بوثيقة تفصل في تعهدات الهند والتزاماتها الطوعية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها (انظر المرفق).

وحكومة الهند ملتزمة بتقديم إسهام إيجابي لجعل مجلس حقوق الإنسان هيئة قوية وفعالة وذات كفاءة قادرة على تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع.

280406 280406 06-32003 (A)

مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ١٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ الموجهة إلى الأمانة العامة من البعثة الدائمة للهند لدى الأمم المتحدة

تعهدات الهند والتزاماتها الطوعية

تقدم الهند ترشيحها إلى مجلس حقوق الإنسان في الانتخابات التي ستجرى في الأمم المتحدة بنيويورك في ٩ أيار/مايو ٢٠٠٦.

إن الهند لها تقليد طويل في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وقد امتازت الهند بأن تكون في الطليعة في الكفاح ضد الفصل العنصري حتى قبل استقلالها. والتزام الهند بتعزيز وحماية حقوق الإنسان ينبع من الإدراك بأنه لا يمكن ضمان نمو ورفاه المواطنين، في مجتمع تعددي فعلا، إلا من خلال ثقافة تحمي حقوق الإنسان وتعززها.

إن الدستور الهندي يجسد التزام الهند بحقوق الإنسان عندما يضمن لمواطنيه الحقوق السياسية والمدنية الأساسية. كما نص الدستور على أحكام خاصة للإعمال والإنفاذ التدريجيين للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقد اتخذت الهند مبادرة هامة لتمكين المرأة بتخصيص ثلث جميع مقاعد الحكم الذاتي في المناطق الحضرية والمحلية للمرأة، وبذلك تأتي بما ينوف على مليون امرأة على المستوى الشعبي إلى حلبة صنع القرار السياسي. وبالشروع في برنامج الضمان الوطني للعمالة الريفية في ١ شباط/فبراير ٢٠٠٦، أصبح الحق في العمل نافذا في الهند.

لقد قدمت الهيئة القضائية الهندية، وهي هيئة مستقلة وحيادية، آراء بعيدة الأثر بشأن حماية وتعزيز حقوق الإنسان. وترصد لجنة حقوق الإنسان الوطنية، وهي هيئة قوية ومستقلة، التطورات في الهند في مجال حقوق الإنسان وتتقاسم تجربتها وخبرتها مع نظيراتها في البلدان الأخرى. وتؤدي وسائط الإعلام الحرة والمستقلة في الهند دورا هاما في تعزيز الاحترام لحقوق الإنسان ورصده. والمجتمع المدني في الهند هو من بين أكثر المجتمعات نبضا بالحياة في العالم.

والهند مؤيد ملتزم لنظام الأمم المتحدة المعني بحقوق الإنسان، وتعزيز وحماية حقوق الإنسان متأصل في سياسة الهند المحلية والأجنبية. ولا تزال الهند ناشطة في المداولات بشأن حقوق الإنسان في المنتديات الدولية ولدى وضع مبادئ دولية مقبولة على نطاق واسع. والمجتمع الهندي مجتمع عريض وديمقراطي ومتعدد الأعراق ومتعدد الديانات ومتعدد اللغات ومتعدد الثقافات، ووجوده في مجلس حقوق الإنسان الجديد سيوفر منظورا يتجاوز كافة العوائق في وجه التعددية والاعتدال والتوازن من بلد دلل على نحو مطرد على التزامه بحقوق الإنسان والحريات الأساسية في الواقع العملي.

وعلى ضوء هذه الخلفية، تقدم الهند طوعا التعهدات والالتزامات التالية:

- ستواصل الهند التزامها بالآليات والإجراءات الوطنية الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع مواطنيها.

- ستحافظ الهند على استقلال الهيئات الوطنية لحقوق الإنسان وحكمها الذاتي وسلطاتها الأصيلة في التحقيق، بما فيها اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، واللجنة الوطنية للمرأة، واللجنة الوطنية للأقليات، واللجنة الوطنية لشؤون المنبوذين والقبائل، واللجنة الوطنية للطبقات المتخلفة، على النحو الذي ينص عليه الدستور والقوانين في الهند.

- ستواصل الهند تعزيز ثقافة الشفافية والانفتاح والمساءلة في عمل الحكومة، على النحو الذي ينص عليه القانون الرائد بصدد الحق في الحصول على المعلومات.

- ستواصل الهند تشجيع الجهود التي يبذلها المجتمع المدني سعيا لحماية حقوق الإنسان وتعزيزها.

- ستواصل الهند العمل على الإعمال التدريجي للحق في العمل.

- ستوسع الهند تنفيذ برنامج ضمان العمالة الريفية الذي استحدث مؤخرا، الذي يوفر ١٠٠ يوم من العمالة المؤكدة سنويا لكل أسرة معيشية ريفية في البلد.

- ستواصل الهند تعزيز تمكين المرأة في الهند اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا عن طريق الإجراءات الإيجابية، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في التخطيط الوطني، والميزنة بمنظور جنساني، وتشكيل جماعات المرأة للمساعدة الذاتية. وستعمل الهند على القضاء على التمييز والعنف ضد المرأة من خلال التدابير التشريعية والتنفيذ الفعال للسياسات القائمة.

- لأن الهند شاركت بفعالية وعلى نحو بنّاء في المفاوضات المتعددة الأطراف التي أفضت إلى إنشاء مجلس حقوق الإنسان الجديد. فستعمل على جعل مجلس حقوق الإنسان هيئة قوية وفعالة وذات كفاءة قادرة على تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع.

- ستشارك الهند على نحو بنّاء في تطوير طرائق مجلس حقوق الإنسان وولاياته على النحو المتوخى في قرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠ وفي إصلاح آلية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

- ستشارك الهند بنشاط في أعمال مجلس حقوق الإنسان في مجال وضع المعايير في ميدان حقوق الإنسان.

- ستشارك الهند على نحو بنّاء في وضع الطرائق التي يقوم بها مجلس حقوق الإنسان باستعراض دوري شامل كما ستشارك في استعراض وتعزيز نظام الإجراءات الخاصة وسائر آليات الخبرة التابعة للمجلس.
- ستواصل الهند دعم مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بطرق منها تقديم تبرعات منتظمة، لتقوية تعزيز وحماية حقوق الإنسان على نطاق عالمي.
- ستسعى الهند إلى تحقيق الإعمال الكامل للحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية.
- ستواصل الهند دعم هيئات الأمم المتحدة، بما فيها اليونيسيف، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وصندوق الأمم المتحدة للديمقراطية، التي تؤدي دورا في الإسهام في حماية حقوق الإنسان وتعزيزها. وقد أسهمت الهند مؤخرا بمبلغ ٠,٩ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لليونيسيف، وبمبلغ ١٠ ملايين دولار لصندوق الأمم المتحدة للديمقراطية.
- ستعمل الهند بنشاط مع سائر الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة لتجديد وإصلاح نظام الأمم المتحدة للهيئات المنشأة بمعاهدات.
- ستعمل الهند على تعزيز وحماية حقوق الإنسان على أساس مبدأي التعاون والحوار الأصيل.
- ستتعاون الهند مع الدول، بناء على طلب الدول، على تنفيذ التزاماتها في مجال حقوق الإنسان من خلال بناء القدرات عن طريق التعاون التقني، والحوار في شؤون حقوق الإنسان، وتبادل الخبراء.
- ستواصل الهند تقديم دعم فعال للعمليات المحلية والدولية التي تسعى إلى النهوض بتمكين المرأة وحقوق المرأة والمساواة بين الجنسين.
- ستواصل الهند تقديم دعم فعال للعمليات المحلية والدولية التي تنهض بحقوق الطفل.
- ستعمل الهند على تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين، وإعلان وخطة عمل كوبنهاغن، وسائر نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الدولية الرئيسية.
- ستواصل الهند مشاركتها الفعالة في المفاوضات الرامية إلى التوصل إلى اتفاقية جديدة للأمم المتحدة بشأن المعوقين.